عبث معهد العالم العربي

معن البياري

بديهي أن اليهود في المشرق كانوا من مكوناته الاجتماعية، وإنْ ظلت مساهماتهم الثقافية فيه محدودة (أو هامشية). وليس مقبولاً أن يثير تنظيم معهد العالم العربي في باريس معرضاً كبيراً عنوانه «يهود الشرق. تاريخ يمتد آلاف السنين» (24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 - 13 مارس/ آذار 2022)، سيما وأنه يجيء استكمالاً لثلاثية بدأت في معرض «الحج إلى مكة» (2014)، تلاه «مسيحيو الشرق، تاريخ يمتد ألفي عام» (2017). ولكن أن يجري خلطٌ بين هذا الأمر والصهيونية وإسرائيل فذلك مرفوض، وإذا كان يصدُر عن جهل لدى القائمين على التظاهرة الكبيرة (افتتحها الرئيس ماكرون) فهذا مستنكرٌ ومستهجن، سيما وأن ثمة كادراً عربياً في إدارة المعهد وفي وظائف التسيير والتخطيط فيه. ومعلومٌ أنه جرى الأخذ منذ إطلاق المعهد في 1987 بأن يكون المدير العام عربياً، وحالياً هو السعودي معجب الزهراني، والرئيس فرنسياً، وحالياً هو الوزير السابق جاك لانغ. أما إذا كان هذا الخلط يصدُر عن منظور سياسي يقيم عليه أهل القرار في المعهد العتيد، فإن أكثر من نقطة نظام يجدر إشهارها، ليس لحمل السلّم بالعرض، وإنما لأن حروفا هنا في حاجةٍ لأن تُوضع عليها نقاطُها.

يعلن العضو في اللجنة العلمية القائمة على المعرض، دنيس تشاربنت، أن متحف إسرائيل ومعهد بن تسفي في القدس (المحتلة) أعارا معهد العالم العربي عشرين إلى ثلاثين عملاً فنياً، لتكون ضمن معروضات المناسبة. وقال «هذا المعرض هو الثمرة الأولى لاتفاقيات أبراهام. وهذا يبدأ من خلال التطبيع، نحن لم نعد نخاف من إقامة معرض عن يهود الشرق. ولن تنطبق السماء، على الأرض إذا عملنا تعاونا مع إسرائيل». والخطير في هذا الكلام أن صاحبه يعطي إسرائيل حق تمثيل اليهود في تظاهرةٍ ثقافيةٍ عن الشرقيين منهم. بل إنه جاهلٌ ومنحازٌ عندما يتحدّث عن تلك الاتفاقيات باعتبارها المدخل للتعريف بمنجزات يهود الشرق في أوطانهم، في اليمن ومصر والمغرب والعراق وتونس و... وكان على عضو اللجنة العلمية (هل فيها عرب؟ لا أدري) أن يعرف أن نتاجات مثقفين وكتاب ومبدعين ومناضلين يهود عرب قامت على رفض إسرائيل، ونبذ الصهيونية، وارتبطوا على نصرة الحق الفلسطيني، ومناهضة إقامة دولة الاستيطان والنهب. ومن لزوم اللازم هنا تزجية تحية إلى الحملة الفلسطينية العاملة للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI) التي أفادنا بيانها الأثنين الماضي بالتخريف البائس الذي نطق به المذكور. كما كانت لغة البيان في محلّها، في تأشيره إلى «تورّط المعهد في محاولات العدو الإسرائيلي المستمرة لتلميع جرائمه بحق شعوب المنطقة، وتوظيف الفن والثقافة والتاريخ في خدمة أغراض سياسيةٍ واستعمارية»، وذلك عندما يقيم المعهد علاقات مؤسساتية مع جهات تابعةٍ للحكومة الإسرائيلية أو مؤسسات أكاديميةٍ إسرائيليةٍ متورّطةٍ في منظومة الاستعمار الإسرائيلية، باستعارته قطعا أثرية من ذلك المتحف وتلك المؤسسة.

من عجائب المعرض وغرائبه أن فرقة موسيقية إسرائيلية تشارك فيه، تضمّ مغنية يهودية مغربية الأصل. ولو أن المعهد العربي حريص حقا على تظهير ثقافة اليهود في المشرق لاكترث بما نشطت فيه الصهيونية في محو ثقافتهم العربية مثلا، لصالح صهيونتهم وتعزيز عدوانية العرب في حشاياهم، وربطهم بالمشروع العسكري الحربي للدولة العبرية. وفي السياق، تصير في محلها دعوة الحملة الفلسطينية للمقاطعة المدعوين العرب إلى التظاهرة، وإلى مهرجان «عيد اللغة العربية» إلى الانسحاب منهما. وجاء إلغاء الكوميديان الفلسطيني، علاء أبو دياب، نشاطا مقرّرا له في المعهد يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، استجابة محمودة. كما انسحبت الفلسطينية سهاد الخطيب من نشاط مماثل. وفيما أعلن الروائي اللبناني، إلياس خوري، انسحابه من ندوةٍ كان مقرراً أن يشارك فيها، يبقى مستغرباً أن تطير «فرقة أونيس» اللبنانية إلى باريس للمشاركة في احتفالية للمعهد، وكذا رامي خليفة (نجل مارسيل خليفة).

... كان أداء معهد العالم العربي في باريس، في مئات الأنشطة والفعاليات في طور مضى، ناهضا ونشطا، وأمينا للمنظور العام للمعهد، عن التعريف بالثقافة العربية. وكانت الدول العربية ملتزمة بالمساهمة المالية عليها، 40%، فيما على فرنسا البقية، غير أن تدهورا كبيرا صار معاينًا، بعد استنكافٍ واسع من الدول العربية عن التمويل، وقلة الاكتراث العربي به (خلا ثلاث سنوات من مدير عربي). والعبث الجاري في معرض يهود الشرق من بعض نواتج هذا الحال.

لماذا ترفض موسكو الحوار مع كييف؟

محمود الريماوي

بينما شهدت روسيا خلال الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني) ارتفاعاً شاهقاً، وبغير انقطاع، في مؤشر الإصابات والوفيات بوباء كورونا، وعلى نحو ظل يفقد فيه هذا البلد زهاء 1200 ضحية يومياً مئاتٍرين بالإصابة بالوباء، فإن الفترة ذاتها شهدت تحشيدا للقوات الروسية قدّر بنحو مئة ألف جندي على الحدود مع أوكرانيا التي تعرف بدورها ارتفاعاً مثيلاً في معدل الإصابات والوفيات بالوباء، وذلك كله قبل ظهور المخاوف من انتشار الفيروس المتحوّر جنوب الأفريقي في شتى أنحاء العالم. والبادي أن الحرب ضد الفيروس، ومن أجل حق البشر في الحياة، لا تستحق أن تنال اهتماما استثنائيا، أو أولوية متميزة، مقارنة بالطموحات إلى فرض الهيمنة والنفوذ وتمجيد القوة العسكرية واتخاذ هذه وحدها تقريباً مرتقىً للصعود على مدارج العظمة القومية. وقد سبق للجارة «الصغيرة» أوكرانيا أن نالت استقلالها، مثل بقية دول المنظومة السوفياتية في أعقاب تسعينيات القرن الماضي، ولطالما أنكرت موسكو، في البدء، قيما هي تتحوّل إلى نظام جديد، حق هذه الدول في الاستقلال، قبل أن تعترف سياسيا ودبلوماسيا، وعلى مضض شديد، بهذه التحولات. وقد سعت موسكو، بعدئذ، سواء من خلال أنظمة الحكم فيها أو من خلال الدفع نحو انفصال أجزاء من تلك الدول، واتخاذ تلك الأراضي نقطة انطلاق لمشاغلة الحكومات المركزية. وفي الوقت نفسه، جعلها مواطئ قدم للنفوذ الروسي، وذلك بالإفادة من الإرث اللغوي الروسي ووجود أعداد من الروس. حدث ذلك مع جورجيا بانفصال أبخازيا واوسيتيا الجنوبية بدعم روسي في العام 2008، وبغير اعتراف دولي يُذكر، وحدث في شرق أوكرانيا في العام 2014، وبعد سبع سنوات من حرب داخليةٍ أودت بـ14 ألف شخص، وشلّت مركز الصناعة في هذا البلد. وقد تزامن ذلك مع موجة احتجاجية ساخطة، أطاحت الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، المُقرّب من موسكو، والذي كان يرفض نسج روابط متينة مع الفضاء الأوروبي لأوكرانيا، وهو ما رفع من حفيظة موسكو التي لا تُمانع في استقلال أوكرانيا وأمثالها، شرط أن يكون على رأس الحكم زعماء سلسي الانقياد لموسكو. وهو ما أدّى أيضا إلى سيطرة موسكو على جزيرة القرم، وهذه تابعة لأوكرانيا، أما مواطنوها وساكنوها فهم في الأصل من التتار الذين عمل جوزف ستالين في العهد السوفياتي على تشتيتهم من موطنهم، وتوزيعها على «عمال وفلاحين» لا ينتسبون للقرم.

هكذا، ومنذ بضعة أسابيع، تشتد التحذيرات المتبادلة بين موسكو وعواصم أوروبية وغربية من مغبّة اندلاع مواجهة عسكرية جديدة في هذا البلد زهاء الوقت نفسه، جعلها مواطئ قدم للنفوذ الروسي، وذلك بالإفادة من الإرث اللغوي الروسي ووجود أعداد من الروس. حدث ذلك مع جورجيا بانفصال أبخازيا واوسيتيا الجنوبية بدعم روسي في العام 2008، وبغير اعتراف دولي يُذكر، وحدث في شرق أوكرانيا في العام 2014، وبعد سبع سنوات من حرب داخليةٍ أودت بـ14 ألف شخص، وشلّت مركز الصناعة في هذا البلد. وقد تزامن ذلك مع موجة احتجاجية ساخطة، أطاحت الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، المُقرّب من موسكو، والذي كان يرفض نسج روابط متينة مع الفضاء الأوروبي لأوكرانيا، وهو ما رفع من حفيظة موسكو التي لا تُمانع في استقلال أوكرانيا وأمثالها، شرط أن يكون على رأس الحكم زعماء سلسي الانقياد لموسكو. وهو ما أدّى أيضا إلى سيطرة موسكو على جزيرة القرم، وهذه تابعة لأوكرانيا، أما مواطنوها وساكنوها فهم في الأصل من التتار الذين عمل جوزف ستالين في العهد السوفياتي على تشتيتهم من موطنهم، وتوزيعها على «عمال وفلاحين» لا ينتسبون للقرم.

هكذا، ومنذ بضعة أسابيع، تشتد التحذيرات المتبادلة بين موسكو وعواصم أوروبية وغربية من مغبّة اندلاع مواجهة عسكرية جديدة في هذا البلد، فيما ترى موسكو بأنها لا تفعل شيئا سوى التحرّك داخل أراضيها، وهو حقٌ لا يقبل النقاش كما تقول. علما أن القواعد المرعيّة للأمن والسلام الدولي تقرّ بأن التحشيد على حدود بلد آخر تُظهر نوايا غير سلمية، واستعدادات تستحق التحذير منها ومن تطوّراتها اللاحقة. ولذلك، لا يتوانى مسؤولون في كييف عن التحذير من غزو قد يتم «في غمضة عين» لبلادهم. بينما تُنكر موسكو هذا الأمر، وتعتبر أن من العادي أن تحتشد قواتٌ مع تجهيزاتها ومعدّاتها وبكثافة على حدود بلد آخر هو أوكرانيا. والرسالة هي العمل على حرمان هذا البلد (زهاء 44 مليون نسمة) من الشعور بالأمن والاستقرار، ومنعه من التفكير بتقوية روابطه مع الامتداد الأوروبي، أو الإفادة من مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو). أما البديل الروسي عن ذلك فهو قيام نظام حكم في كييف، يجعل من الأولويات والأجندة الروسية أولويات وأجندةً له، كما هو الحال مع جمهورية بيلاروسيا التي تقمع المحتجين فيها بلا رحمة، وتُتاجر بمعاناة اللاجئين. وكان لافتا تصريح رئيس بيلاروسيا، الكسندر لوكاشينكو، قبل أيام، إذ وقعت حرب روسية أوكرانية فالجميع يعرف أن مينسك سوف تصطف إلى جانب موسكو. بل أعلن الرجل عن استعداده لاستقبال أسلحة نووية روسية على أراضي بلاده. ويُذكر هنا أن اتفاقيةً تحمل اسم عاصمة بيلاروسيا جرى توقيعها في العام 2015، وتنصّ، بين ما تنص عليه، على إجراء حوار روسي أوكراني. ومنذ ذلك التاريخ، لا تبدي موسكو أية حماسة للحوار مع كييف، ربما للشعور بأن موسكو تفاوض واشنطن، وفي ظروفٍ ما، قد تتباحث مع باريس ولندن وبرلين، أما مع بلد صغير مجاور، مثل أوكرانيا، فذلك أمرٌ غير مقبول ولا يستحق التفكير به. وقد سعت أنقرة، منذ سنوات وحتى الأسابيع الأخيرة، إلى التباحث مع موسكو، من أجل نزع فتيل التوتر، غير أن موسكو ترفض عمليا التوسط التركي، على الرغم من أن أنقرة تتخذ مواقف تراعي موسكو إلى حد بعيد، من قبيل الإعلان عن رفض توقيع عقوبات على موسكو، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية، تشاويش أوغلو، في لقاء وزاري لحلف الناتو، أخيرا، في لاتفيا. وإذ تتذرّع موسكو بأن الغرب يسعى إلى الزحف أوروبيا وأميركيا قريبا من المجال الروسي، فإن موسكو ترفض، في الوقت ذاته، منح كييف أي درجة من درجات الأمان، كما ترفض أن يقوّي هذا البلد من مستوى وضعه الدفاعي، بل إنها ترفض مجرّد الحوار مع كييف.

> من حق أوكرانيا أن تنعم بالأمن بعيدا عن الضغوط والتهديدات، وأن تستعيد وحدة أراضيها، مع أهمية السعي إلى نزع الذرائع الروسية

وعن المسألة هذه، يجدر التوقف قليلا عند إشارة وردت في موقع آر تي الروسي، فقد نسب الموقع إلى مقال نشر في موقع روسي آخر، هو «غازيتا رو» قول ممثل شبه جزيرة القرم في لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الدولية، سيرغي تسيكوف، «إن أوكرانيا وروسيا يجب أن تتفاوضا مباشرة، كونهما «دولتين شقيقتين»، من دون أي وسطاء». والحديث هنا لممثل القرم الخاضعة لروسيا. إذ يعكس الرجل هنا ما يدور في أذهان المسؤولين الروس، بأنه لا بأس بمفاوضات بين شقيقين بغير وسطاء، أي بغير شهود، بعيدا عن الأمم المتحدة أو أي طرف دولي آخر، وبعيدا عن الأضواء. وفي هذه الحالة، لا يحتاج المرء إلى قدر كبير من الخيال، كي يتصوّر أن الشقيق الصغير ينبغي أن يمتثل لكل ما يرتضيه الشقيق الأكبر.

ولعل التحذيرات الغربية الشديدة، بما في ذلك من ألمانيا، أقرب الأطراف الأوروبية إلى موسكو، تقلل من فرص اجتياح روسي لأوكرانيا، غير أنه يبقى من حق هذا البلد أن ينعم بالأمن بعيدا عن الضغوط والتهديدات، وأن يستعيد وحدة أراضيه، مع أهمية السعي إلى نزع الذرائع الروسية، والبرهنة على أن روسيا لن تكون مستهدفة في جميع الحالات راهنا ومستقبلاً من أي حلفٍ أو دولة.

(كاتب من الأردن)

اليمين الفرنسي يتأبّط شرّاً

عمر المرابط

مع حلول نهار اليوم، 4 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، يكون الفرنسيون قد عرفوا مرشحيهم للانتخابات الرئاسية التي سيعرفها بلدهم خلال شهر إبريل/ نيسان المقبل، وإذا كان ترشّح الرئيس إيمانويل ماكرون لا يدع مجالاً للشك، فإن خصومه ما زالوا يبحثون عن مرشّحهم المفضل، خصوصاً في أوساط اليمين، لا سيما مع إعلان إيريك زمور، يوم 30 الشهر الماضي (نوفمبر/ تشرين الثاني)، ترشّحه، مستبقاً بذلك إعلان نتائج الانتخابات التمهيدية داخل حزب الجمهوريين اليميني التقليدي.

يحظى منصب الرئيس في فرنسا، ومنذ انتقالها من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي مع الجمهورية الخامسة التي أسسها الجنرال شارل ديغول سنة 1958، بصلاحياتٍ واسعة جداً واختصاصات كبيرة، وقد تعزّزت هذه الصلاحيات عدة مرات، آخرها سنة 2002، عندما قُلّصت العهدة الرئاسية من سبع إلى خمس سنوات، كي تتزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ما حدّ من إمكانية وقوع حالة التعايش الحكومي التي كانت تقع من قبل، حيث كان الرئيس يفقد أغلبيته البرلمانية، ويضطر لتعيين وزير أول من صفوف المعارضة. وبهذا التعديل الذي يوفر للرئيس المنتخب الأغلبية داخل البرلمان، أصبح دور الوزير الأول مقتصراً، في الواقع، على تنفيذ البرنامج الرئاسي وتنسيق العمل الحكومي الخاضع لتوجيهات الرئيس، وأضحى البرلمان مجرّد أداة في يد الحكومة تفعل به ما تشاء. وبهذا يكون النظام السياسي في فرنسا قد انتقل عملياً من النظام شبه الرئاسي المختلط إلى النظام الرئاسي.

من أجل هذا المنصب الرفيع، تتسابق الأحزاب الفرنسية، ويتنافس قادتها لنيل شرف تمثيلها في الانتخابات الرئاسية، وإذا كان حظ اليسار ضئيلاً جداً، في الوصول إلى الدور الثاني، فإن حظوظ اليمين وافرة جداً، خصوصاً وأن كل استطلاعات الرأي تؤكد اصطفاف ثلاثة أرباع الفرنسيين على يمين المشهد السياسي، وهو ما حدا بالرئيس ماكرون، منذ وصوله إلى قصر الإليزيه، إلى اتباع استراتيجية سياسية تهدف إلى إضعاف اليمين التقليدي واستنزاف قدراته عبر وسيلتين:

أولاهما خارجية، وذلك باتباع سياسة

رجلة يمزح صور المرشح اليميني إريك زيمور في ليون 1/ 12/ 2021 (فرانس برس)

أقل ما يقال عنها إنها يمينية ومتشدّدة، لاستمالة ناخبي اليمين واليمين المتطرف، خصوصاً في مجالات كانت حكراً على أحزاب اليمين، مثل الهجرة ومحاربة التطرّف، أو تعزيز العلمانية والموقف من الإسلام والمسلمين، وهي مجالاتٌ لا تتصدّر، بالضرورة، اهتمامات غالبية الفرنسيين، حيث يبقى موضوع القدرة الشرائية شاغلهم الأكبر متبوعاً بالموضوع الأمني، ثم الحماية الاجتماعية. أما الوسيلة الثانية فهي الاستنزاف من الداخل، فقد استمال ماكرون عديدين من قادة اليمين بتعيينهم في مناصب عليا، ومن ثمّة كان اختيار الوزير الأول السابق، إدوارد فيليب، والحالي، جان كاستكس، وأهم الوزراء، كوزراء الداخلية والاقتصاد والمالية، من بين قادة حزب الجمهوريين المعارض. ومن أجل تحقيق مبتغاه في جلب أحسن الأطر من كل الأحزاب يسمح القانون الأساسي لحزب «الجمهورية إلى الأمام» بالانتماء إلى حزب آخر في الوقت نفسه.

يمكن أن نقول إن خطة الرئيس ماكرون نجحت، فانصار اليمين التقليدي يرون فيه أحسن مطبّق لنظرياتهم وأرائهم، وأنصار العلمانية المتشدّدة يرونه أكبر مناصر لأفكارهم. أما مساندو اليمين المتطرّف فهم فرحون بخطواته ويشيدون بقوانينه التي تستهدف المسلمين، ما دفع الجميع إلى المزايدة في ملفاتٍ كانوا يجدون أنفسهم أهلها، وأصبحت زعيمة اليمين المتطرف، مارين لوبان، يتهمها وزير الداخلية نفسه باللين والمرونة في مواقفها.

كيف يمكن لليمين التقليدي التميز عن منافسيه الجدد والحفاظ على مواقفه، من دون التنازل عن مواقعه التاريخية واتباع الإرث الديغولي (نسبة إلى ديغول)، بلا مغالاة ولا تقاعس في آن؟ وكيف يمكن له أن يجد مكاناً لمقترحاته في مساحةٍ أصبحت ضيقة جداً، بسبب سطو الرئيس على جزء منها، وبسبب محاولة مارين لوبان تطبيع صورتها بالليّن والمرونة في مواقفها.

كيف يمكن لليمين التقليدي التميز عن منافسيه الجدد والحفاظ على مواقفه، من دون التنازل عن مواقعه التاريخية واتباع الإرث الديغولي (نسبة إلى ديغول)، بلا مغالاة ولا تقاعس في آن؟ وكيف يمكن له أن يجد مكاناً لمقترحاته في مساحةٍ أصبحت ضيقة جداً، بسبب سطو الرئيس على جزء منها، وبسبب محاولة مارين لوبان تطبيع صورتها بالليّن والمرونة في مواقفها. فضلاً عن الضوضاء التي أحدثها إيريك زمور، مُروّج نظرية الاستبدال الكبير العنصرية، تلك هي المعادلة الصعبة التي حاول المرشّحون الخمسة المتنافسون في بلورتها وإبرازها، قبل إبلاغها للرأي العام الفرنسي في أربع مناظرات تلفزيونية، مدّعين جميعهم أنهم أولى الناس بإرث الجنرال الذي حرّر فرنسا ورفع رأسها أمام العالم. بيد أنه عند مقارنة مقترحات المرشّحين الخمسة نلاحظ شرخاً كبيراً بين مواقف الوزير السابق، كزافيي برتران، المرشّح الأكثر اعتدالاً، والذي كان يعدّ الأوفر حظاً في مواجهة الرئيس، لولا هزيمته في الانتخابات التمهيدية، واحتلاله الصفّ الرابع وراء وزير الخارجية السابق ميشيل بارنيي ثالثاً، ورئيسة جهة إيل دو فرانس فاليري بيكريس ثانية، والتي حقّقت هذه النتيجة باختيارها خطاً متشدداً في حملتها الانتخابية الداخلية، لكن خصوصاً وراء من تصدّر النتيجة، وهو من كان بعضهم يعدّه مجرد كومبارس في هذا السباق، وهو المسمّى إيريك سيوتي، العنصري صاحب المواقف المتطرّفة المعادية خصوصاً للإسلام والمسلمين، والذي يبشر الفرنسيين بإنشاء غوانتانامو فرنسي إذا نجح في الانتخابات.

> قد يستطيع اليمين الوصول إلى الدور الثاني، إذا أحسن الاختيار، خصوصاً إذا تشتتت أصوات اليمين المتطرّف بين زمور ولوبان

بعدما سيستكمل انتخاباته التمهيدية، والتي مكّنت الحزب من تحقيق دخل مالي كبير ومضاعفة عدد منخرطيه في فترة وجيزة من 80 ألفاً إلى ما يناهز 140 ألفاً، سيعلن حزب الجمهوريين اليوم، 4 ديسمبر/ كانون الأول، مرشّحه لدخول غمار المبارزة على رئاسة الجمهورية. وكما أحدث صاحب فوانتانمو المفاجأة في الدور الأول، فقد يُحدثها في الدور الثاني، وما هذا إلا دليل على تطبيع متعاطفي اليمين الفرنسي مع الأفكار العنصرية والنظريات العرقية التي تؤمن بضرورة حماية شعب فرنسا الأبيض، ذي الحضارة اليهودية المسيحية، من هجمة حضارة دخيلة وثقافة غريبة، جاء بها المسلمون.

ولبذهب الإرث الديغولي إلى الجحيم.

خلاصة القول، قد يستطيع اليمين الفرنسي الوصول إلى الدور الثاني، إذا أحسن الاختيار، خصوصاً إذا تشتتت أصوات اليمين المتطرف بين إيريك زمور ومارين لوبان. وإذا وصل، فقد يستطيع أن يُحدث ثقباً في الفقاعة المحيطة بالرئيس ماكرون وبهزمه. أما إذا لم يحصل هذا فإن استمرار الرئيس الحالي في عهدة ثانية سيكون مؤكّداً، وسيبقى اليمين الفرنسي يبحث عن ذاته سنوات، في انتظار زعيم يخرجه من تيهه ويرجعه إلى أصله. أما العرب والمسلمون فهم يأملون أن يصل إلى الرئاسة الأقل ضرراً والأدنى تحاملاً، وقد يكون هذا، ذاك، أو تلك، والجميع تابَط شرّاً وخرج.

(كاتب مغربي في باريس)

العراق بين خياري الأغلبية والتوافقية

فارس الخطاب

مع اقتراب الأوضاع الخاصة بوصول نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق عبر بوابة المحكمة الاتحادية إلى نهاياتها القانونية، تجدّد الحديث عن خياري الناتج النهائي للخريطة السياسية في العراق، وبحسب قناعات القوى الفائزة بأريحية كبيرة في الانتخابات، وأيضا القوى الخاسرة؛ حيث يردّد زعيم الكتلة الصدرية الفائزة انتخابياً مقتدى الصدر أن الحل الوحيد لمشكلات العراق «تشكيل حكومة أغلبية وطنية».

الأكراد والسنّة، وبحسب الصدر ذاته، وافقوا على تشكيل هذه الحكومة، وإن كانت مصادر تؤكد أن زعيم كتلة «تقدّم» محمد الحلبوسي لا يميل إلى استبعاد الكتل الشيعية ذات العلاقة المميزة مع إيران، وكانت متسيدة للمشهد السياسي في العراق منذ عام 2005، فيما يترقب الأكراد، بحذر كثير، مآلات التهديدات التي أطلقتها هذه القوى، في حال استبعادها من العملية السياسية ومسيرة المباحثات بين أطراف البيت الشيعي وكتلة الصدر، حتى يكون لتحالفهم قيمة سياسية تؤدي، في النهاية، إلى منح إقليم كردستان العراق مزيدا من الاستقرار والازدهار والمكاسب.

ومن متابعة تحرّكات كتل الإطار التنسيقي باتجاه الكبانات والكتل والمستقلين الحاصلين على مقاعد في الانتخابات أخيرا، نجد أن عنوان هذه التحرّكات وغايتها التفاهم على تشكيل «حكومة توافقية» بدل حكومة «الأغلبية». وبهذا يكون للجميع جزء (كما منذ 16 عاماً) من الكعكة الحكومة بتوزيع الوزارات والمصالح الحكومية والسفارات وغيرها، بما يضمن استمرارها في بناء قدرات تنظيماتها التي تسعى في كثير من حالاتها «الولائية»، وهو ما يرفضه مقتدى الصدر، وهدّد بأنه، في حال حصول هذا الأمر، سوف يذهب إلى خيار المعارضة، ولن يشارك في أي حكومة تسمى «الائتلافية»، معتبراً أن القوى التي خسرت ثقة الشعب، وخرجت من أبواب العملية السياسية، تحاول الدخول إليها من شبابيكها.

ومع تصاعد حدّة الضغوط النفسية والأمنية التي تمارسها القوى الخاسرة، وتهديدها بإثارة الفوضى، بما يمنع تهيئة أجواء مناسبة وآمنة، لتمرير عقد الجلسة الأولى لمجلس النواب الجديد، يتحرك الصدر أيضا صوب الأكراد والسنّة، لتشكيل تحالف يضمن تمرير وزارة عبر مجلس النواب الجديد بالأغلبية، أي 165 صوتاً من 329 صوتاً، ويرافق هذا التوجّه دعم أممي للعملية «الديمقراطية» التي جرت خلالها الانتخابات، وموقف أكبر واجهات الأمم المتحدة، مجلس الأمن الداعم لها، إلى جانب تقرير ممثلة الأمم المتحدة في العراق، بالأسخارت، الذي أشاد بنزاهة الانتخابات.

ولعل من المفيد القول إن دعوة الصدر إلى تشكيل حكومة أغلبية، معتمداً على تحالفاته المتوقعة مع السنّة والأكراد، لا تعني أن هذه الحكومة هي خارج عباءة المحاصصة الطائفية التي خرج الشعب العراقي، وعلى إمتداد عقدين، كافراً بها، بل هي نتاج المحاصصة التي أفرزتها انتخابات المحاصصة أيضا؛ فمن عناوين المسيئات بشار إلى نوع تمثيلها: فمن كتلة الصدر الشعبية إلى كتلة الأكراد كقومية غير عربية، ثم كتلة السنّة، وكل هذه القوى انتخبها جمهور له ولاء للقومية أو المذهب، وليس لاعتبارات وطنية. يراقب العراقيون الأوضاع بقلق شديد، فكل عراقي يعلم أن القوى السياسية والأحزاب في العملية السياسية أسّست لنفسها لجاناً اقتصادية داخل كل وزارة، بحسب مرجعية الوزير السياسية، وهذا يعني أن مناصب هذه الوزارة الوظيفية ودرجاتها ستكون لصالح أتباع هذا الحزب أو ذاك، وأن الوظائف ستُباع بمبالغ طائلة، وسترسو المناقصات والمزايدات على من يدفع أكثر كعمولات أو كتجهيز لمواد غير مطابقة للمواصفات. وبالنتيجة، ستتدفق الأموال للجهة السياسية المتنفذة في الوزارة، ويستمر تمويل أنشطة الحزب أو التكتل.

(كاتب عراقي في لندن)

هل لا تزال الانتخابات الليبية أولوية؟

بشار نرش

تشترط اللعبة الديمقراطية في أي دولة السلم الاجتماعي والنزاهة للحصول على نتائج منطقية، وخصوصاً في الانتخابات التي تعطي للفائز الحق في أن يحكم وينفذ برنامجه في كل أرجاء الدولة. وفي حالات السياسية والمناطقية والجهوية الواسعة، تصبح هذه الانتخابات غير ذات أهمية، لصالح إنقاذ البلد والمحافظة على سلمه الأهلي والاجتماعي وإصلاح مؤسساته وتوحيدها والتي تكون لها الأولوية.

ما يدفع إلى هذا القول قرب موعد الانتخابات الليبية، المقرّر عقدها في 24 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وما زالت شكوك بشأن إمكانية عقدها، وذلك في ظل مسالتين جوهريتين، يمكن لأي متابع للحراك العام المحيط بهذه الانتخابات، داخلياً كان أم خارجياً، أن يقف عندهما.

الأولى أنّ الخلاف بشأن هذه الانتخابات ما زال حادّاً وعميقاً بين المعسكرين التقليديين، معسكر شرق ليبيا ومعسكر غرب ليبيا وحتى داخلهما، وخصوصاً بعد اشتعال معركة الطعون واستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لمنع بعض المرشّحين من الطعن في إجراءات منع ترشحهم، والتي كان آخر فصولها تطويق قوة عسكرية تابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر محكمة سبها في الجنوب لمنع القضاة من النظر في الطعن المقدّم من سيف الإسلام القذافي.

المسألة الثانية، إصرار المجتمع الدولي ودفعه نحو إنجاز هذه الانتخابات في موعدها المحدّد، في بلد يعيش كل أشكال الانقسام الداخلي، وأغلب مرشحيه لمنصب رئاسة عاجزون فعلياً عن التنقل في أغلب أرجاء البلاد، ومرفوضون من قوى فاعلة على الأرض، ومرتبطون بقوى خارجية.

تأخذنا كل هذه المسائل إلى قراءة سليمة ومنطقية، جوهرها أنّ العبرة هنا ليست في إنجاز الانتخابات كعملية ديمقراطية توصّل شخصا إلى تسلّم رئاسة الدولة في دولة مقسّمة سياسياً ومناطقياً وجهوياً، بل في استمرار العملية الديمقراطية وقطع الطريق على كل احتمالات العودة إلى الوراء، أي التسليم بأولوية السلم الاجتماعي والأهلي والاتفاق الداخلي على الديمقراطية التي تأتي نتيجة تعاقدات واتفاقات وثقافة سياسية لدى الشعب ونخبه، قوامها حق الاختلاف وضرورة قبول الآخر والعيش المشترك، في ظل قواعد لعبةٍ ملزمةٍ للجميع، فما تأسس على ارتباك المواقف وتضارب المصالح لا يمكن أن يؤدي إلى إنجاز الحلول الملائمة، فالتسريع بإنجاز الانتخابات الليبية في ظل الانقسام الحاد وعدم اتفاق القوى السياسية والاجتماعية على قواعد اللعبة والتزامها بقبول النتائج، لن يفتح الطريق إلى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، بل على العكس سيفتح الطريق على مرحلة جديدة من الصراع تجعل الليبيين يدفعون الثمن مجدّداً، ويعودون إلى كابوس الحرب والاقتتال الذي كان سائداً ما قبل اتفاق عام 2020، وسيعزّز كذلك التدخل الأجنبي واستمرار تدفق الميليشيات والقوات الأجنبية المرتبطة بلاعبين إقليميين ودوليين متنافسين.

وبالتالي، واهمٌ من يعتقد أنّ الانتخابات في ظل الظروف والأوضاع الراهنة ستُنهي الأزمة الليبية، وأنّ الديمقراطية التي ستمثلها صناديق الاقتراع ستأتي بالسلم الأهلي، فالمخاوف الأساسية في حال إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدّد ترتبط أساساً بالتهديدات التي صدرت عن أكثر من طرف ليبي فاعل في الأزمة الليبية بعدم قبول النتائج إذا ما فاز فلان أو علّان. مثلا، في حال فوز خليفة حفتر المحسوب على الشرق الليبي، لن يقبل الغرب الليبي بنتائج الانتخابات. وفي حال فوز عبد الحميد الدبيبة المحسوب على الغرب الليبي، فإن الشرق الليبي المُسيطر عليه من حفتر وعقيلة صالح لن يقبل بنتائج الانتخابات. ويزيد من تعقيد هذه المسألة أنّ لدى كل طرف من طرفي الصراع الفصائل والميليشيات والجيوش القادرة على تنفيذ تهديده وعدم التسليم بالنتائج. وبالتالي، لن تكون القضية هنا إجراء الانتخابات بقدر ما تكون ضمان احترام جميع الأطراف نتيجتها، وهذه المسألة غير مؤكّدة في الواقع الليبي. لذا، الأولى هنا، وقبل إجراء هذه الانتخابات، أن يتم عقد جلسات حوار وطني جامع بين كل مكونات الشعب الليبي، ومن جميع المناطق، تكون مقدّمة لإنهاء حالة الانقسام السياسي والجهوي والمناطقي، وتعمل، في الوقت نفسه، على توحيد المؤسسات المنقسمة وسحب السلاح من الميليشيات والقوات غير النظامية وإخراج المرتزقة، إلى جانب صياغة قوانين انتخاب تحظى بقبول الجميع، مع وضع سقف زمنيّ لإنجاز كل تلك المتطلبات، قبل البدء بتدشين مرحلة جديدة لعهد جديد يبدأ بانتخاباتٍ حرّة ونزيهة وشفافة، تحظى باعتراف دولي وقبول شعبي، وتفتح الآفاق لليبيا جديدة بعيدة عن التوترات والتجاذبات.

> ستكون الانتخابات باباً جديداً للخلافات، بدل أن تكون حلاً لخلافاتٍ مزمنة

في المحصلة، يمكن القول إنّ للحفاظ على الدولة الوطنية الليبية ووحدة مجتمعها وسلمها الاجتماعي وسيادتها الأولوية الأولى قبل الحديث عن أي شيء آخر، فلا يمكن أن تنمو الديمقراطية في بيئة غير ناضجة. لذا لن يكون إجراء الانتخابات الليبية، بهذه الصورة الخالية من الحد الأدنى من التوافق والمشاركة الشعبية، كفيلاً بحل الأزمة، بل سيزيد من تأزيمها، وبذلك ستكون الانتخابات باباً جديداً للخلافات، بدل أن تكون حلاً لخلافاتٍ مزمنة، الأمر الذي يعني العودة إلى نقطة الصفر، ودخول البلاد في دوامة سياسية أعنف من تلك التي حصلت عام 2014.

(كاتب سوري)

كاريكاتير اماني العلي

واقعة العلم والنشيد

حسام كنفاني

ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي في الساعات التالية لافتتاح بطولة كأس العرب في العاصمة القطرية الدوحة بجملة من التعليقات الغاضبة، خصوصاً من السوريين المعارضين واللاجئين في الكثير من دول العالم، احتجاجاً على غناء جزء من النشيد السوري ورفع علم النظام في حفل الافتتاح. أساس الاعتراض ليس على الفعل بحد ذاته، وهو أمر يتكرر في الكثير من المسابقات الدولية التي تشارك فيها فرق سورية، تابعة بالأساس للنظام، بل على مكان حدوثه، وهو الدوحة التي كانت من الدول الأولى التي اعترفت بالائتلاف السوري المعارض، وفتحت سفارة له على أراضيها، باعتباره ممثلاً للسوريين. وهي لا تزال إلى اليوم من أشد معارضي عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، رغم الضغط الذي يمارسه العديد

في تدليس بريطانيا بتصنيف حماس إرهابية

ماجد عزام

أجاز البرلمان البريطاني، أخيراً، مذكرة وزيرة الداخلية، بريتي باتيل، القاضية بتصنيف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إرهابية، مع تشديد العقوبات على مؤيديها وداعميها في الأراضي البريطانية، بينما كان لافتاً أن المذكّرة خلت تماماً من أولى تصريحات باتيل عن أسباب التوجه الجديد ضد الحركة وخلفياته، والتي كانت قد أشارت فيها إلى إعلان توجهها الجديد (في واشنطن، 19 نوفمبر/ تشرين ثاني) أن القرار ضد «حماس» مرتبط بتصاعد معاداة السامية في بريطانيا، وتأثير الحركة على حالة الخوف والقلق التي يعيشها اليهود في البلاد، حسب تعبيرها الحرفي. إلا أن المذكرة الرسمية التي قدّمت للبرلمان تضمنت ثلاثة أسباب لا علاقة لها ببريطانيا أو اليهود فيها، وشملت إطلاق الحركة آلاف الصواريخ على إسرائيل في أثناء معركة سيف القدس في مايو/ أيار الماضي، ما تسبب في مقتل طفل إسرائيلي، وإطلاق البالونات الحارقة على المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، وامتلاك الحركة أسلحة ومعدّات عسكرية ومعسكرات للتدريب وما إلى ذلك. ومبدئياً؛ يعني هذا أن القرار البريطاني مرتبط بصراع حركة حماس مع إسرائيل، ولا يتعلق لا قريب ولا من بعيد ببريطانيا واليهود فيها، علماً أن الحركة لا تملك حضوراً تنظيمياً هناك، وإنما متعاطفين معها من الجاليات العربية والإسلامية، وحتى مواطنين بريطانيين، ضمن تعاطف عام مع القضية الفلسطينية، ورفض للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني، بما فيها الاحتلال نفسه.

في تفنيد القرار وتصريحات الوزيرة، تمكن الإشارة إلى أن «حماس» ليست معادية لليهود، وحسب الوثيقة السياسية التي أصدرتها الحركة في عام 2017، وباتت بمثابة ميثاق جديد لها، فإن مشكلتها مع الاستعمار الصهيوني لفلسطين لا مع اليهود بوصفهم يهوداً، كما قبلت الحركة بإقامة دولة فلسطينية في حدود يونيو/ حزيران 1967 في تمامٍ واضح مع الشرعية الدولية وقراراتها، بما في ذلك حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المدن والقرى والبلدات التي هجّروا منها بالقوة الجبرية المسلحة في 1948. وتكمن المفارقة في هذا العام تحديداً (2017)، حيث قرّر الاتحاد الأوروبي، وعلى عكس الواقع، اعتبار حماس «إرهابية» بجناحيها، العسكري والسياسي، بينما رفضت بريطانيا، وتمسّكت فقط باعتبار الجناح العسكري (كتائب عز الدين القسام) كذلك وفق القرار الصادر عنها في عام 2001. وكان هذا الأمر قد أتاح لرئيس الوزراء البريطاني والمبعوث السابق أيضاً للجنة الرباعية إلى فلسطين، توني بلير، عقد لقاءات مكثفة مع قيادة حركة حماس في الدوحة في عام 2015، وحتى دعوة رئيس مكتبها السياسي آنذاك، خالد مشعل، إلى زيارة لندن، علماً أن بلير أبدى ندمه فيما بعد على استبعاد الحركة من المفاوضات وعملية التسوية مع إسرائيل، الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق سلمي ونهائي على قاعدة حلّ الدولتين، كونه فهم أن «حماس» لاعب مركزي ورئيسي، ولا يمكن تجاهلها أو تجاوزها في أي شيءٍ يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وبالعودة إلى الأسباب الثلاثة التي أدرجتها الوزيرة في مذكرتها، ويتعلق الأول منها بإطلاق حماس آلاف الصواريخ على إسرائيل في أثناء معركة سيف القدس أيار/ مايو الماضي، ما أدى إلى مقتل طفل إسرائيلي، متغاضية عن ارتكاب الاحتلال جرائم حرب موصوفة ضد المدنيين، وقتل أكثر من 250 شخصاً، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وشطب عائلات بكاملها من السجل المدني، إضافة إلى قصف متعمّد لأبراج وبنايات ومناطق سكنية، كما حصل مع برج الجلاء، من دون أدلة، اللهم إلا الرغبة في الانتقام وإرضاء غريزة الدم للجمهور الإسرائيلي، وإحباط الشعب الفلسطيني والحاضنة الشعبية في غزة لحركة حماس، مع الانتباه إلى أن الأخيرة دافعت عن نفسها وعن الغزيين والمقدسيين ضد التهجير القسري والتغيير الديموغرافي والعرقي غير الشرعي في حي الشيخ جرّاح ضمن حق أصيل لها بمقاومة الاحتلال وفق الشرعية الدولية بالوسائل المتاح لديها، بما في ذلك إطلاق الصواريخ. أما البالونات الحارقة ضد المستوطنات المحيطة بغزة فمتوقفة منذ سنوات (استؤنفت أياماً فقط أخيراً)، وهي تمثل فعلاً مقاوماً بامتياز من نشطاء ومواطنين، وتلامس تخوم المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال نفسه، كما ضد الحصار غير الأخلاقي وغير الشرعي الذي خنق غزة، وحوّلها فعلاً إلى مكان غير قابل للعيش، كما تقول الأمم المتحدة. وهنا يمكن التساؤل فقط عن ردّ فعل أناس حوّلت إسرائيل وطنهم إلى مكان غير قابل للعيش. وفيما يخص امتلاك «حماس» معسكرات تدريب وأسلحة، فهذا حق أصيل لها كحركة مقاومة ضد الاحتلال، ضمن حقها المشروع في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وفق الشرائع والمواثيق الدولية.

هنا لا بأس من التذكير بموقف الوزير السابق والنائب الحالي عن حزب المحافظين، كريسبين بلانت، الذي تنتمي إليه الوزيرة باتيل أيضاً، حيث ترافع في البرلمان ضد القرار، مؤكّداً حق «حماس» في مقاومة الاحتلال، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، على الرغم من تفضيله وسائل أخرى أكثر نجاعة وفاعلية، دفاعاً عن القضية العادلة وفق المواثيق والاتفاقيات الدولية، وبما يتفهمه ويتقبله العالم. انتقد بلانت القرار كذلك، من زاوية أنه يقلص فرص بلاده في الحضور فلسطينياً، إن فيما يتعلق بتقديم المساعدات لغزة المحاصرة أو الدفع بعملية التسوية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي في فلسطين. وبناء عليه، يمكن استنتاج أنّ مذكّرة باتيل تستند إلى أسس واهية، وبالإمكان نقضها بسهولة، بما في ذلك الترافع ضدها أمام القضاء البريطاني.

أما الخلفيات الحقيقية لها فتتمثل بمواقف الوزيرة المنحازة ودعمها الأعمى إسرائيل الذي وصل إلى حد إقالتها من منصبها الوزاري قبل سنوات، إثر الكشف عن فضيحة إجرائها اتصالاتٍ سرّية مع إسرائيل (بعيداً عن مهام منصبها)، والسعي، بل التواطؤ، لتحويل مساعدات مالية إلى جيش الاحتلال المتهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين.

يعبر القرار البريطاني كذلك، ولو في سياقه العام، عن تنامي قوة اليمين المتطرّف والعداء للإسلام في أوروبا والغرب بشكل عام، علماً أن بريطانيا تعيش الآن تحت قيادة بوريس جونسون، عرّاب باتيل وداعمها، والذي يعتبر بمثابة النسخة الأوروبية من الرئيس الأميركي المنصرف دونالد ترامب.

من جهة أخرى، يسعى القرار بوضوح إلى دعم الحكومة الإسرائيلية الجديدة وتقويتها وتقديم هدية أو إنجاز تفاخر به قادتها ورموزها، إذ جرى الكشف عن طلب قدّمه رئيس الوزراء نفتالي بينت، إلى نظيرِه بوريس جونسون، نهاية أكتوبر/ تشرين أول الماضي، لتجريم «حماس» ومناصريها، كما عن تقديم جهاز الأمن العام (الشاباك) معلومات ومعطيات لنظيره البريطاني عن أنشطة إرهابية مزعومة للحركة، بما في ذلك في بريطانيا نفسها، وهي تشبه بالتأكيد الأدلة المفبركة عن قصف برج الجلاء في غزة، وتصنيف ست منظمات حقوق إنسان ومجتمع مدني فلسطينية إرهابية أيضاً. ويمثل القرار البريطاني أيضاً جائزة ترضية لإسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة لتمرير إعادة افتتاح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة في المرحلة المقبلة. ويتماهى مع السياسة الأميركية العامة ضد «حماس»، خصوصاً أن أول إعلان عنه جاء من واشنطن في أثناء وجود الوزيرة باتيل في واشنطن.

> القرار البريطاني مرتبط بصراع حركة حماس مع إسرائيل، ولا يتعلق لا قريب ولا من بعيد ببريطانيا واليهود فيها

> تستند مذكّرة باتيل إلى أسس واهية، وبالإمكان نقضها بسهولة، بما في ذلك الترافع ضدها أمام القضاء البريطاني

وفي السياق الأميركي - البريطاني، يهدف القرار أيضاً إلى زيادة الضغوط على الحركة لإشغالها بنفسها، وإجبارها على التموضع في موقع الدفاع والقبول بالترتيبات الجديدة المطروحة عليها، والمتضمّنة مساعدات اقتصادية واجتماعية، للحفاظ على التهدئة في غزة، وعدم انفجارها في وجه الاحتلال والإقليم والمجتمع الدولي، كما حصل في مايو/ أيار الماضي.

أما في تأثيرات القرار الجديد على «حماس»، فتجب الإشارة إلى أن بريطانيا اعتبرت كتائب القسام إرهابية منذ عام 2001، بينما صنّف الاتحاد الأوروبي الحركة كلها إرهابية في عام 2017، بعدما سبقته أميركا قبل سنوات، إلا أن هذا كله لم يمنعها من زيادة قوتها وحضورها، بما في ذلك التحوّل إلى قوة المقاومة المركزية والرئيسية في فلسطين، كما الانتصار في الانتخابات التشريعية في عام 2006، وهو معطىً تقول استطلاعات الرأي إنه قابل للتكرار في أي انتخابات مقبلة.

في المقابل، سيؤثر القرار سلباً على الحضور البريطاني بالقضية الفلسطينية، وقدرة لندن على التأثير الإيجابي، كما صرّح النائب بلانت علناً في مجلس العموم. ووفق قناعات وخلاصات توني بلير القائلة بخطأ تجاهل حركة حماس واستبعادها من الجهود الأوروبية والدولية الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق سلام نهائي في فلسطين، باعتبار ذلك مصلحة إقليمية وأوروبية ودولية على المدى البعيد.

(كاتب وإعلامي فلسطيني في إسطنبول)

في حاجة مصر إلى «قيصر» لإنصاف الضحايا

أحمد مفرح

قيصر لقب أُطلق على عسكري سوري سابق انشق عن النظام في بلده، وسرّب عشرات آلاف من الصور لضحايا التعذيب في سورية. حينها أصيب العالم بالصدمة والدهشة، وكأن العالم لم يكن يدرك ما يجري في سورية. وقد اعتمدت على تلك الصور لجنة تحقيق دولية مكلفة ببحث جرائم الحرب في سورية لإثبات وقوع فظائع على يد النظام السوري، وكذلك دول أوروبية في فتح تحقيقات وقضايا لمحاكمة القتلة والمجرمين من النظام السوري، طبقا لنظام الولاية القضائية العالمية. وفي الصور المسرّبة (نحو 55 ألف صورة) ظهرت على جثث القتلى آثار التعذيب بالكهرباء والضرب المبرّح، وتكسير العظام، والخنق. وقف «القيصر» في الكونغرس، وقال «هناك مذابح ترتكب».

في مصر، ارتدى المتحدث الرسمي باسم الرئاسة قناع «قيصر» في لحظة غرور، واعترف بملء إرادته أن هناك مجازر تُرتكب، وقال: «خلال السنوات الماضية، القوات المسلحة دمرت حوالي عشرة آلاف سيارة دفع رباعي على الحدود المصرية الليبية كانت محمّلة بإرهابيين ومقاتلين أجانب، ولو أخذنا متوسط كل عربية فيها أربعة مثلاً، يبقى أربعون ألف إرهابي». .. والمعلومات المسرّبة قد تمثل أدلةً مادية على عمليات الإعدام التعسّفي المتكرّرة التي يقوم بها الجيش المصري منذ الانقلاب العسكري في يوليو/ تموز 2013 من دون رقيب أو حسيب. وتؤكّد، في الوقت نفسه، ضعف عمليات المتابعة وتوثيق الجرائم، فلولا الخلاف بين اللصوص، ما ظهرت الحقيقة، أن من قُتلوا على ضخامة عددهم هم من المهرّبين عبر الحدود، وقضوا بالقصف الجوي. لولا أن هؤلاء يعملون بالتهريب لُغيّبت حقيقة موتهم، حيث إن فرنسا، تبعاً لتسريبات وثائق الموقع الإلكتروني الاستقصائي الفرنسي، ديسكلوز، اشترطت على السلطات المصرية استخدام معلوماتها الاستخبارية، فتقصف الجهاديين وتقتلهم، لا المهرّبين. وموضع الخلاف أن من تعرّضوا للقتل مهرّبو ملابس وأطعمة وسجائر، وليسوا جهاديين، وكأن القانون الفرنسي يسمح لحكومته بالقصف المبرّر والقتل خارج نطاق القضاء للمدنيين، مثل دول العالم الثالث والفاشيات العسكرية! وفي شأن «قانون قيصر»، كان الكونغرس الأميركي قد صادق، في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2019 عليه، وإن لم يحصل الجناة على العقوبة التي تليق بجريمتهم. وهنا، لم يسرّب قيصر صوراً. لكن الربط بين الوثائق المسرّبة وتصريحات المتحدث باسم الرئاسة المصرية في يوليو/ تموز 2020، ومضى عليها أشهر طويلة، وربما لم يلتفت إليها إلا القليل، كشف عن أرقام مفزعة لأعداد القتلى والضحايا، تكاد تقترب من أرقام قيصر سورية، وإن لم تكن بلا صور تفصيلية وملامح.

وقد حصلت شركة Disclose على مئات الوثائق الرسمية الفرنسية السرّية التي تكشف عن انتهاكاتٍ ارتكبت خلال عملية عسكرية سرّية لفرنسا في مصر. ويكشف التحقيق الاستقصائي الذي نشره الموقع الإلكتروني للشركة، ونقلته إلى العربية «كوميتي فور جستس»، كيف أصبحت فرنسا متواطئة في توجيه الضربات الجوية ضد المدنيين في مصر من دون سند من القانون. وفي رد فعل أولي، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورنس بارلي، طلبت فتح تحقيق فيما تم نشره، فيما لم تعلق السلطات المصرية على ما نُشر، وكأنه ليس شأناً مصرياً خالصاً.

تكشف الوثائق إن فرنسا قدّمت معلومات استخباراتية للسلطات المصرية «استخدمتها القاهرة لاستهداف مهرّبين عند الحدود المصرية – الليبية، وليس جهاديين بخلاف ما هو متّفق عليه». وبحسب التحقيق، بدأت الجريمة بإنشاء قيادة مركزية لعملية عسكرية سرّية مشتركة بين فرنسا ومصر، تحت اسم المهمة «سيرلي». في 13 فبراير/ شباط 2016. تقوم المهمة على مراقبة الصحراء الغربية، ورصد أي تهديدات إرهابية محتملة آتية من ليبيا «باستخدام طائرة مراقبة واستطلاع فرنسية خفيفة من طراز Merlin III.. لكن سرعان ما أدرك أعضاء الفريق أنّ المعلومات الاستخباريّة المقدّمة للمصريّين، تُستخدم لقتل مدنيّين يُشتبه في قيامهم بعمليات تهريب».

بحسب الوثائق، «القوّات الفرنسيّة كانت ضالعة في ما لا يقلّ عن 19 عملية قصف ضدّ مدنيّين بين العامين 2016 و2018». وأن الاستخبارات العسكريّة والقوّات الجوّية أعربتا عن قلقهما من التجاوزات في هذه المهمة، في مذكّرة أرسِلت إلى الرئاسة الفرنسيّة في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. على الرغم من ذلك، ظل الجيش الفرنسي في الصحراء يرصد ويرسل البيانات والسلطة المصرية تقصف وتقتل. وأحد الهجمات التي استهدفت مدنيين ووثقتها «ديسكلوز» جرت في 6 يوليو/ تموز 2017، وقُتل فيها ثلاثة مواطنين مصريين في الواحات البحرية إثر سقوط صاروخ عليهم، منهم المهندس أحمد الفقي (يعمل في رصف الطرق)، حيث توجّه بسيارة دفع رباعي، ومعه ثلاثة عمال من الواحات، إلى أحد الآبار لملء المياه، ومَرّتْ طائرة على ارتفاع منخفض، وضربت السيارة بصاروخ وابل من الطلقات. .. مرت الجريمة كما مئات غيرها.

ولم يلتفت أحد إلى البعد القانوني، من حيث مدى مشروعية هذا النمط من التعاون الاستخباراتي السري مع وحدات أجنبية على أراضي الدولة، من دون توضيح أو إعلان أو الرجوع إلى البرلمان. وفي الشق الآخر، الوثائق المسرّبة صادرة عن مكتب الرئاسة في القاهرة وقصر الإليزيه في باريس والقوات المسلحة والمخابرات العسكرية الفرنسيتين، وتنطوي على جرائم دولة، إذ تم إبلاغ مكتب الرئاسة الفرنسية باستمرار بوجود وقائع إعدام تعسفي، لكنها لم تتخذ أي إجراء. وفي 20 إبريل/ نيسان 2016. أبلغ ضابط الاتصال للبعثة رؤساؤه أن مكافحة الإرهاب، بالنسبة للمصريين، لم تعد بالفعل أولوية.

ويكشف تقرير 15 أغسطس/ آب 2016، إصرار المصريين على الحد من نشاط المهرّبين العابرين بين ليبيا ومصر»، والذين يستخدمون سيارات «البيك آب» ذات الدفع الرباعي، ويقودها، في الغالب، مدنيون تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عامًا، ويمكن أن تحمل سجائر أو مخدّرات أو أسلحة، ولكن أيضًا البنزين والأرز والحبوب ومنتجات المكياج. يمارس الأهالي التهريب الخطر، بسبب الفقر، لأن عائد العمل من الصباح إلى المساء في الحقول 120 جنيهًا فقط، لا تكفي لشراء كيلوغرام من اللحوم. وهذا يعني أن الضحايا مهرّبون، أو طامحون في الهروب والهجرة غير الشرعية، من أجل أن يحظوا بمستوى اجتماعي لائق، يتخلصون فيه من الفقر الذي لازمهم كظلهم، منذ وطئت أرجلهم الأرض. وفي 21 سبتمبر/ أيلول 2016، شارك أعضاء فريق «سيرلي» معلوماتياً في استهداف قافلة من شاحنات «البيك أب» فوق الكثبان الرملية. قصفتهم طائرة طراز سيسنا 208. بعد أيام، أعلن الجيش المصري أنه دمّر ثماني شاحنات صغيرة مع ركابها الذين يشتبه في أنهم يعملون في التهريب. وكان الرئيس الفرنسي، ماكرون، يعلم بالتفاصيل، هذا ما أخبر به الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بعد ثلاثة أسابيع على توليه الحكم. ويُفترض أن تطاول الفضيحة الجميع في فرنسا، وتكون هناك ملاحقة قضائية، أما هنا فلا يستحي القاتل من ممارسة القتل علناً ضد المدنيين وهو يبتسم ويعدّها بطولة.

> من تعرّضوا للقتل مهرّبو ملابس وأطعمة وسجائر، وليسوا جهاديين، وكأن القانون الفرنسي يسمح لحكومته بالقصف المبرّر والقتل خارج نطاق القضاء للمدنيين

> ما نُشر في وثائق «ديسكلوز» شهادة واضحة على حجم الانتهاكات وجرائم الحرب، واستسهال القتل العشوائي في مصر

كتبت سابقا إن حق الطالب الإيطالي، جوليو ريجيني، والذي قضى مقتولا في مصر، وجد من يطالب به، بينما ريجيني مصر لا يطالب أحداً بحقوقهم، ولم يكن لهم «قيصر» يكشف جرائم الطغاة ضدهم. ومن هؤلاء الخمسة الذين تم قتلهم بدم بارد، لتقديمهم قتلة محتملين لطالب الدكتوراه الإيطالي، وعندما فشلت المحاولة، لم يجر تحقيق في مقتلهم! ثم ووريت قضيتهم في التراب معهم.

قتل تعسفي هنا وهناك، حتى المتهمون بممارسة البلطجة باتت تجري عمليات تصفية بحقهم جهاراً نهاراً، وبشكل شبه يومي، كما حدث مع 12 شخصاً في أسوان. بعيداً عن نطاق القضاء. وعلى الرغم من أن النظام يعمل جاهداً على حجب المعلومات الخاصة بالعمليات العسكرية، بزعم الحرب على الإرهاب، لكن البيانات العسكرية النمطية والدورية التي يصدرها، وما نُشر في وثائق «ديسكلوز»، تحديداً، شهادة واضحة على حجم الانتهاكات وجرائم الحرب، واستسهال القتل العشوائي في مصر، فاستخدام القوة النارية الفتّاكة ضد أشخاص لا يشكّلون تهديداً حقيقياً لأمن المجتمع وسلامته، ليس ممارسة جديدة، وإنما متكرّرة منذ 2013.

هل تؤدّي تلك المعلومات إلى فتح تحقيق جدّي في وقائع القتل التعسفي، فبموجب القانون الدولي، تتحمّل سلطات الدولة مسؤولية إجراء تحقيقات جنائية شفافة ومستقلة مع رجال إنفاذ القانون الذين يشتبه استخدامهم غير القانوني القوة القاتلة أو القتل خارج نطاق القضاء. وتشي وثائق ديسكلوز بإظهار قدر مروّع من الحقيقة، ولو من باريس، حيث ستتم محاسبة الجناة هناك على تواطئهم مع الطغاة المستبدّين والطغمة العسكرية، في القتل التعسفي. ربما تكون الوثائق بمثابة قيصر المصري الذي انتظرناه طويلاً. .. الآن بات لدينا أمل.

(المدير التنفيذي لـ«كوميتي فور جستس»)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads